



آفاق اقتصادية
Āfāq iqtisādīyyā

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

مناخ الاستثمار ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا
دراسة قياسية

مريم محمد الكوافي

mariam.alkwafi@uob.edu.ly

كلية الاقتصاد/ جامعة بنغازي

مروة فرج الطابوني

marwafarag44@gmail.com

كلية الاقتصاد/ جامعة بنغازي

المؤلفون
Authors

Cite This Article:

اقتبس هذه المقالة (APA):

الكوافي، مريم محمد؛ الطابوني، مروة فرج (2024). مناخ الاستثمار ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا: دراسة قياسية. مجلة آفاق اقتصادية. 10 [2] 94-71.

مناخ الاستثمار ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا دراسة قياسية

المخلص

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) رافداً من روافد التنمية، إذا توفر المناخ الملائم للاستفادة القصوى من التدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية الاقتصادية. لذا فإنه يعد من الأهمية بمكان أن يتم دراسة المناخ الاستثماري للدول المضيفة، وهذا ما تسعى الورقة إليه من خلال دراسة وتحليل، ومحاولة تشخيص واقع بيئة الاستثمار في ليبيا وتحليل مدي جاذبيته من خلال الوقوف على الإمكانيات المتوفرة حسب مؤشر البنية التحتية وبيئة الأعمال لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك تهدف الورقة بشكل أساسي إلى تحديد أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال فترة (1990-2020). ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي القائم على دراسة المشكلة وتحليلها، وأيضاً الأسلوب الكمي باستخدام نموذج قياسي لقياس تأثير أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية، باستخدام نموذج ARDL، (ECM & Bounds-test) ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وجود علاقة تكاملية مشتركة بين الاستثمار الأجنبي و المتغيرات الاقتصادية الداخلية من نشاط اقتصادي و استقرار سياسي و FDI، إلا أن العلاقة بين التضخم و FDI كانت بعكس التوقعات علاقة طردية. كذلك من الاستنتاجات الهامة ضرورة تحسين المناخ الاستثماري للبيبا لتحقيق أداء أفضل لمؤشرات جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، من خلال سياسات حكيمة وذات فاعلية على الصعيدين الأجل القصير والطويل.

الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، النمو الاقتصادي GDP، مناخ الاستثمار، ليبيا.

Investment climate and its role in attracting foreign direct investment in Libya A benchmark study

Mariam M. Alkwafi
mariam.alkwafi@uob.edu.ly

Marwa f. Altboly
marwafarag44@gmail.com

Faculty of Economics, University of Benghazi

Abstract

Foreign Direct Investment (FDI) is a tributary of development, if the appropriate climate is available to make the most of foreign capital flows in achieving economic development. Therefore, it is of utmost importance to study the investment climate of host countries, which is what the paper seeks to achieve through studying, analyzing, and trying to diagnose the reality of the investment environment in Libya and analyzing its attractiveness by identifying the available capabilities according to the infrastructure and business environment index to attract foreign direct investment. The paper also aims primarily to identify the most important factors determining foreign direct investment in Libya during the period (1990-2020). To achieve this goal, the study used the descriptive approach based on studying and analyzing the problem, as well as the quantitative approach using a standard model to measure the impact of the most important factors determining foreign investments, using the ARDL model, (Bounds-test & (ECM). Among the most important results reached by the study is the existence of a joint integration relationship between foreign investment and internal economic variables such as economic activity, political stability and FDI, but the relationship between inflation and FDI was contrary to expectations, a direct relationship. Also, among the important conclusions is the necessity of improving the investment climate in Libya to achieve better performance for indicators of attracting foreign investments to the country, through wise and effective policies in the short and long term.

Keywords: Foreign Direct Investment (FDI), Economic Growth (GDP), Investment Climate, Libya.

1. المقدمة:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر وما يشتمل عليه من تدفقات لرؤوس الأموال، واستجلاب لأساليب تكنولوجية حديثة، من شأنه ان يعزز النمو الاقتصادي، ويساهم في علاج بعض المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول النامية كالبطالة من حلال خلق فرص العمل، وتكوين رأس المال، ونقل التقنيات الحديثة، وتوسيع نطاق السوق وتنمية وتطوير الشركات بالدول المضيفة. ويعتبر الاستثمار الأجنبي الي ليبيا مازال متدنيا من ناحية حجم الاستثمارات المتدفقة الي الاقتصاد الليبي، وهيكلها تتمركز الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط، حيث بلغت في أوائل 2000 ما مقداره 189.150 مليون دينار ليبي (الفارسيو الشحومي، 2006). مقارنة بالإمكانيات الطبيعية المتاحة لليبي، تعد حجم الاستثمارات الأجنبية اقل من المتوقع بكثير حيث لا تتناسب مع الإمكانيات الكبيرة غير المستغلة (الوحش، 2014). لذا فانه يعد من الأهمية بمكان ان يتم دراسة المناخ الاستثماري للدول المضيفة، والتي من ضمنها الاستقرار السياسي كأحد اهم العوامل المؤثرة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية بالإضافة الي عوامل أخرى شكل (1) وهذا ما تسعى الورقة اليه من خلال محاولة تشخيص واقع الاستثمار في ليبيا وبشكل خاص ما يتعلق ببعض هذه العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة (1990-2020).



شكل (1) العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر

2. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل واقع بيئة الاستثمار في ليبيا وتحليل مدى جاذبيته من خلال الوقوف على الإمكانيات المتوفرة حسب مؤشر البنية التحتية وبيئة الأعمال لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك تهدف الورقة بشكل أساسي الي تحديد اهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي في ليبيا.

3. مشكلة الدراسة:

الإشكالية الأساسية للدراسة ان المؤشرات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية في ليبيا تدل على انخفاضها وتدنيتها مقارنة بباقي الدول بالإقليم المحيط، لذا تسعى الي معرفة الوضع الراهن لمناخ الاستثمار الأجنبي في ليبيا، وتحديد مدى تغير المؤشرات الخاصة بعوامل جذب الاستثمار الأجنبي في ليبيا. وماهي اهم العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا.

4. فرضيات الدراسة:

- تفترض الدراسة بان بيئة الاستثمار في ليبيا ضعيفة وغير محفزة لجذب FDI ومازالت تحتاج للكثير من الجهد.
- تفترض الدراسة وجود علاقة تكاملية مشتركة بالاجل الطويل بين متغيرات النموذج القياسي المستخدم بدراسة التغيرات في تدفقات رأس المال الاستثمارية.
- تفترض الدراسة ان النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات موجبة من النمو الاقتصادي من شأنه تشجيع تدفقات راس المال الأجنبي الي البلد المضيف.
- تفترض الدراسة أيضا ان الاستقرار السياسي من شأنه أيضا المساهمة في خلق مناخ استثماري جيد جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تفترض الدراسة ان معدلات التضخم قد تؤدي الي تخفيض الاستثمار الأجنبي للبلد المضيف.

5. الدراسات السابقة:

دراسة الفارسي و الشحومي (2006)، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، حيث بينت هذه الدراسة ان هناك العديد من المقومات التي تؤدي إلى نجاح

سياسات واستراتيجيات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا ومن أهم هذه المقومات ما يتعلق بالمستوى التشريعي والتنفيذي، وأكدت الدراسة على تعدد الفرص المتاحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي بالقطاع السياحي والصناعي والزراعي.

دراسة طلال (2012)، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار، هدفت هذه الدراسة الى تحليل طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته والعوامل المؤثرة فيه في الجزائر، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي، ومن اهم ما استنتجه الباحث، أن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتأثر بالمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية من عوامل متداخلة وهامة وتشمل الجوانب السياسية، والاجتماعية والتشريعية.

دراسة الشريف (2015)، مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات الدولية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا: تناولت الدراسة تحديد العلاقة بين بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الليبي والاستثمار الاجنبي المباشر وخلصت الي وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وكل من الناتج المحلي الاجنبي ومعدل التضخم، كذلك وجود العلاقة السلبية مع سعر الصرف والاستثمار الخاص المحلي وانتاجية العامل وعدد العمالة بينما كانت طردية مع الانفاق الحكومي.

دراسة الشريف والكوافي (2021). بيئة الاستثمار ودورها في جذب وتحفيز الاستثمار في ليبيا، وتناول الباحثان قياس العوامل المؤثرة في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر FDI والاستثمار المحلي DI في ليبيا للفترة (1980-2010) وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة تكاملية مشتركة بين المتغيرات، وان الناتج القومي و درجة الانفتاح الاقتصادي كانت من أهم العوامل المؤثرة في FDI.

دراسة الهادي والحبشي (2022)، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة (1990-2019) ركز فيها الباحثان من خلال هذه الدراسة على مؤشرات اقتصادية رئيسية تشمل (النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، رصيد الحساب الجاري، الادخار المحلي)، كأهم المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في

ليبيا. وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة طردية بين كلاً من الانفتاح الاقتصادي مع تدفق الاستثمارات الأجنبية في ليبيا، في حين كان متغير الادخار المحلي غير معنوي إحصائياً، كما تم استبعاد مؤشر النمو الاقتصادي، كما أوضحت النتائج لاختبار ECM وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين المتغيرات محل الدراسة.

دراسة التهامي وآخرون (2023)، دراسة تطبيقية عن البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا تناولت الدراسة البيئة الاستثمارية وتأثيرها في جذب الاستثمارات الأجنبية الي ليبيا خلال الفترة (2000-2020)، وخلصت هذه الدراسة أيضا الي أهمية الاستقرار السياسي في تحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية بالإضافة الي الموارد الطبيعية والانفتاح الاقتصادي.

6. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في عدة جوانب: فبالإضافة الي انها تسلط الضوء على جانب ذي أهمية عموماً، وعلى وجه الخصوص لبلد يتعافى من الحروب ويتجه نحو إعادة الاعمار والتنمية، مما يجعل موضوع العوامل المؤثرة بيئة الاستثمار الأجنبي ذو مكانة هامة و قد يساعد على مستوى السياسات الاقتصادية و صناعة القرار الاقتصادي ذات الصلة، أيضا هذه الدراسة تستخدم الأسلوب القياسي لتحديد اثر أهم العوامل بمنهجية قياسية شاملة قد تغيب عن العديد من الدراسات في ذات السياق، ولم تكتفي بالتحليل الوصفي مما قد يجعلها مرجعا للمهتمين من طلبة الدراسات العليا والبحاث عموماً. كذلك التركيز على العوامل التي قد لم يتم تضمينها في الجانب التطبيقي بالدراسات السابقة لنفس الفترة الزمنية، أيضا تساهم الدراسة في استكشاف مدى اتجاه التأثير لمعدلات التضخم بالبلد المضيف على الاستثمار الأجنبي المباشر تحديدا بمعزل عن الاستثمار المحلي بتلك الدراسات، مما يساهم في اثراء البحث العلمي بهذا الخصوص في هذا المجال.

7. الإطار النظري:

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) Foreign Direct Investment:

توجد عدة تعريفات تخص الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم ما جاء في هذا الصدد التعريفات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

وأيضاً صندوق النقد الدولي (IMF) يمكن اختصاره بأنه تدفقات رؤوس الأموال من خارج الدولة المضيفة بشكل مباشر، وقد يأخذ صوراً عدة مثل إنشاء مصانع، أو شراء القائم منها، أو تمويل المشاريع الصناعية أو الزراعية أو خدمية، لمدة طويلة من الزمن بهدف تحقيق الأرباح وتكون للمستثمر الخارجي حقوق ملكية تصل إلى النصف مع الرقابة من قبل المستثمر. مع التأكيد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية، أو من دولة الإقامة أياً كان المستثمر فرداً أم شركة" أم مؤسسة (جباري؛ الحدد، 2013).

مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

من أهم المزايا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف كما وسبق ذكره هي الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يصاحب تدفق هذه الاستثمارات الأجنبية، إذ أن غياب التقنية الحديثة قد يحول في كثير من الدول إلى عدم تنفيذ المشروعات الضرورية. حيث توفر الشركات الأجنبية احتياجات الشركات المحلية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي، مما يتيح للشركات المحلية فرصة إنتاج السلع بالموصفات العالمية وأيضاً يفتح أمامها أبواباً ممكنة للتسويق الخارجي. بالإضافة إلى المزايا الأخرى كإتاحة فرص العمل للعاطلين بالبلد المضيف وأيضاً تدريب العمالة المحلية واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب (محمود، 2010).

ناهيك عن تزايد الأرصدة من النقد الأجنبي وتحسين وضع ميزان المدفوعات وإضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي للاقتصاد البلد المضيف وتعويض نقص المدخرات نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائده مما قد يسهم في علاج الخلل الهيكلي في الاقتصاديات النامية للبلدان المضيفة.

المؤشرات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر

تعد هذه المؤشرات مهمة في تحديد مدى جاذبية مناخ الاستثمار لدى الدول وتعتبر مؤشرات بيئية وجاذبية الاستثمار في غاية الأهمية للمستثمرين الباحثين عن فرص استثمارية، حيث تعكس هذه المؤشرات درجة ومكانة اقتصاديات تلك الدول بين اقتصاديات العالم.

ومن المؤشرات الهامة المرتبطة ببيئة وجاذبية الاستثمار ما يلي¹:

1. مؤشر الحرية الاقتصادية:

يركز مؤشر الحرية الاقتصادية على اربعة جوانب رئيسة للبيئة الاقتصادية وريادة الأعمال التي تمارس عليها الحكومات عادة الرقابة على السياسات التجارية وبما يشمل: كلا من قواعد القانون، حجم الحكومة، الكفاءة التنظيمية وانفتاح السوق.

حيث يتم قياس المؤشر من خلال 12 مكونا محددًا للحرية الاقتصادية، وتصنف حسب مقياس من (صفر 0 الى 100) نقطة، والتي يتم حسابها من عدد من المتغيرات الفرعية، بحيث ترجيح مكونات مؤشرات الحرية الاقتصادية الاثني عشر بالتساوي حيث لا تتحاز النتيجة الإجمالية النهائية تجاه اي مكون.

الهدف الرئيسي من احتساب مؤشر الحرية الاقتصادية هو تقييم البيئة الاقتصادية وريادة الأعمال في كل دولة بطريقه متوازنة قدر الإمكان، كما هو وارد في جدول (1).

2. مؤشر البنية التحتية لجاذبية الاستثمار:

يتكون مؤشر البنية التحتية من أربع مؤشرات فرعية، وتُعتبر البنية التحتية والمتمثلة في الطرق المعبدة، والجسور، والموانئ وخطوط النقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، ومدى الوصول لمصادر المياه من الضروريات التي تهتم المستثمرين كبيئة حاضنة للاستثمارات، وبالتالي تحريك عجلة الإنتاج وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرجوة. كما هو مبين بجدول (2).

3. مؤشر المؤسسات و الحوكمة الرشيدة:

هذه المؤشرات الخاصة بفاعلية الحكومة والحوكمة الرشيدة، تصدر عن مجموعة البنك الدولي سنويا، وهي تتعلق بعدالة المحاكم والسياسات في مؤسسات الدولة اتجاه المواطنين والمقيمين، ومدى فعالية الحكومة في مكافحة المحسوبيات والرشاوي وكذلك قدرتها على تنفيذ السياسات الفعالة والسليمة واحترام القانون وضمان الحقوق الافراد. اضافة الى دور القضاء في التصدي للفساد الاداري وجميع العمليات التي يتم تحديدها ومراقبتها من قبل الحكومة والتي تصب في خدمه

¹ (صندوق النقد العربي، 2023)

المواطن. حيث تكون قيمه كل مؤشر من المؤشرات مابين (-2.5) و (2.5) نقطة، وتشير ارتفاع قيمه المؤشر الى الأداء الافضل، حيث يدل على الاجراءات الفعالة والحوكمة التي ساهمت في تحسين وضعيه المؤسسات والحوكمة الرشيدة. تم اختيار ثلاثة مؤشرات تعكس مدى فعالية الحكومة وسيادة القانون ومكافحه الفساد الاداري. كما هو مبين بجدول(3).

وبمقارنة بالبيانات الصادرة عن قاعدة بيانات البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، عن صندوق النقد العربي، والخاصة بالمؤشرات سالفة الذكر فانه باستعراض المؤشرات الخاصة بليبيا تحديدا، يتضح وضع ليبيا المتداعي الأركان، حيث الأداء الضعيف لكافة المؤشرات. كما يتبين من الجدول رقم (1) ان ليبيا تحتل تراتيب متأخرة مقارنة بباقي الدول (26/21)²، أضف الي ذلك ان معظم المؤشرات الخاصة بالحرية الاقتصادية تأخذ قيما سالبة.

جدول(1): القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية

لمؤشر للحرية الاقتصادية متوسط الفترة (2018-2021)

الترتيب	مؤشر الحرية الاقتصادية	حرية التجارة	حرية الأعمال التجارية	حقوق الملكية	العبء الضريبي
21	-0.674	0.438	-1.690	-2.015	0.569

المصدر: ترتيب ليبيا وفقا للبيانات الصادرة عن صندوق النقد العربي.

اما بالنسبة لمؤشر البنية التحتية بليبيا فالوضع ليس بأفضل من سابقه، كما هو موضح بجدول رقم (2) ، حيث بين ان الوضع في ليبيا متأزما حيث جاءت في اخر الركب بالقائمة وكل المؤشرات اخذت قيما سالبة للأسف.

جدول (2): القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية

لمؤشر البنية التحتية عن متوسط الفترة (2018-2021)

الترتيب	مؤشر البنية التحتية	الوقت للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	اشتراكات الهاتف الخليوي (لكل 100 شخص)	النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم)	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)
25	-1.034	-1.789	-1.797	-0.549	0.000

² للمقارنة والاطلاع على تراتيب باقي الدول، تم ادراج الجدول بالملحق.

وفيما يخص مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة فقد تركزت ليبيا في أواخر الترتيب، كما هو مبين بجدول (3)، حيث حلت بالمرتبة ما قبل الأخيرة.

جدول (3): القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية

مؤشر المؤسسات و الحوكمة الرشيدة متوسط الفترة (2021-2018)

الترتيب	مؤشر فعالية الحكومة	الفساد الاداري	سيادة القانون	فعالية الحكومة
25	-1.760	-1.599	-1.921	-1.759

ومما سبق نستنتج ان الوضع المتدني لليبيا والترتيب المتأخرة التي حظيت بها وفقا لهذه المؤشرات الحديثة تؤكد ضرورة اخذ الجهات الحكومية ذات الاختصاص خطوات حاسمة ومدروسة لتغيير بيئة الاستثمار لتكون اكثر جاذبية. ان هذه المؤشرات تدق ناقوس الخطر، وتستوجب الاهتمام من قبل صناع القرار، لاتخاذ كافة التدابير والسبل المتاحة لتحسين وضع البيئة الاستثمارية في ليبيا.

8. منهجية وفترة الدراسة:

ولتحقيق هذا الهدف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي القائم على دراسة المشكلة وتحليلها، وأيضا تستخدم الأسلوب الكمي، باستخدام نموذج قياسي ARDL وتحليل العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير ECM والمدى الطويل Bounds-test، لقياس تأثير اهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية باستخدام بيانات البنك الدولي في الفترة (1990-2020).

$$FDI_t = b_0 + b_1GDP_t + b_2INF_t + b_3PS_t + u_t$$

حيث:

المتغير الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر FDI^3 : صافي تدفقات النقد الأجنبي.

المتغير الخاص بالنشاط او النمو الاقتصادي GDP^4 : تم احتسابه وفقا Purchasing Power

Parity (PPP) من بيانات البنك الدولي.

³ FDI: Foreign direct investment the change in assets minus the change in liabilities. Net FDI outflows are assets and net FDI inflows are liabilities. Data are in current U.S. dollars

⁴ GDP converted by purchasing power parity (PPP)

المتغير الخاص بالاستقرار السياسي $(PS)^5$: وهو يشير الي مقياس غياب احتمالية وجود العنف او الإرهاب او الاضطرابات السياسية المنشأ، وتعطى فيه الدول تراتيب بين (0) كحد أدني و (100) كحد أعلى مقارنة بباقي الدول بالعالم حسب تصنيف البنك الدولي (World Bank). المتغير الخاص بمعدل التضخم INF^6 باستخدام الرقم القياسي للأسعار (CPI %)

9. تحليل النتائج:

كخطوة أولية تم اختبار استقرار جميع المتغيرات المشتملة بالنموذج المستخدم بالدراسة، وكما هو وارد بالجداول (1-4) اختبار الاستقرار للاستثمارات الأجنبية ، حيث بينت الاختبارات ان كلا من PS , GDP , FDI مستقرة عند الفروق الاولي باستخدام اختبار ADF في حين كان INF مستقرا عند المستوى.

باستخدام الفروق الاولي

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-7.426848	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.661661	1% level Test critical values:
	-2.960411	5% level
	-2.619160	10% level

اختبار الاستقرار الخاص ب GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Prob.*	t-Statistic	
0.5267	-1.487208	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.661661	1% level Test critical values:
	-2.960411	5% level
	-2.619160	10% level

⁵ Political Stability and Absence of Violence/Terrorism measures perceptions of the likelihood of political instability and/or politically-motivated violence, including terrorism. Percentile rank indicates the country's rank among all countries covered by the aggregate indicator, with 0 corresponding to lowest rank, and 100 to highest rank.(World Bank).

⁶ Inflation, consumer prices (annual %)

وباستخدام الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-9.512290	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.661661	1% level Test critical values:
	-2.960411	5% level
	-2.619160	10% level

اختبار الاستقرار للتضخم

Null Hypothesis: INF has a unit root

Prob.*	t-Statistic	
0.0264	-3.249960	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.661661	1% level Test critical values:
	-2.960411	5% level
	-2.619160	10% level

اختبار الاستقرار للاستقرار السياسي

Null Hypothesis: PS has a unit root

Prob.*	t-Statistic	
0.3357	-1.882661	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.661661	1% level Test critical values:
	-2.960411	5% level
	-2.619160	10% level

وباستخدام الفروق الاولى

Null Hypothesis: D(PS) has a unit root

Prob.*	t-Statistic	
0.0013	-3.402785	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-2.641672	1% level Test critical values:
	-1.952066	5% level
	-1.610400	10% level

وحيث ان درجة الاستقرار للمتغيرات متفاوتة منها ما هو مستقر عند المستوى level ومنها ما هو مستقر عند الفروق الأولى، لذا استوجب الامر استخدام نموذج الانحدار الموزع بفترات الابطاء (ARDL) باستخدام Akaike (AIC) لاختيار فترات الابطاء المناسبة، بالإضافة لمزايا سهولة الاستخدام والتغلب على معظم مشاكل القياس.

وعند اجراء القياس باستخدام نموذج ARDL أوضحت النتائج الدلالة الإحصائية لمتغيرات النموذج وذلك بمقارنة قيمة الاحتمالية للمعامل المقدر مع (0.05)، كما ان إشارة المعاملات المقدره بالنموذج كانت متوافقة مع التوقعات عدا متغير الخاص بالتضخم، حيث كان برغم دلالاته الإحصائية فان المعامل كان ذا إشارة سالبة. كذلك قيم F المحسوبة أكبر عند مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المناظرة الجدولية (عند القيمة المحسوبة وتساوى 23.79)، كذلك كانت قيمة الاحتمالية الخاصة (0.00) بها اقل من 5%، مما يشير الي دلالة المعلمات المقدره بالنموذج إحصائيا.

$$FDI_t = b_0 + b_1 GDP_t + b_2 INF_t + b_3 PS_t + u$$

$$FDI_t = -0.59FDI_{t-1} + 0.0010 GDP_{t-1} + 0.16 INF_{t-4} + 0.15PS_{t-3} + u_t$$

P-vaule	0.008	0.000	0.003	0.004	0.000
F-statistic	23.79	R ² -adjusted		0.94	

اما بالنسبة لاختبار الحدود Bounds-test فقد أوضحت النتائج، كما هو موضح بجدول أدناه، وجود علاقة تكاملية مشتركة بالأجل الطويل بين تدفقات راس المال الأجنبي والمتغيرات المفسرة بالنموذج، حيث كانت قيمة F (14.74) وهي قيمة اعلى من قيم الحد الأعلى عند مستويات معنوية (10%-1%)، لذا يتعين رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

اختبار الحدود Bounds Test

Null Hypothesis: No levels
relationship F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.2	2.37	10%	14.73562	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		

اما فيما يخص معامل التصحيح بالنموذج فقد بينت نتائج اختبار ECM ان قيمته اقل من 1 الصحيح (-0.87) وسالبة كذلك ذا دلالة إحصائية (P-value =0.00).

اختبار معامل التصحيح ECM

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(FDI)

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-10.15625	0.085802	-0.871429	CointEq(-1)*
0.056994	Mean dependent var	0.974864	R-squared	Adjusted R-
1.745432	S.D. dependent var	0.949729	squared	
1.267804	Akaike info criterion	0.391348	S.E. of regression	
1.975026	Schwarz criterion	2.144143	Sum squared resid	
1.489297	Hannan-Quinn criter.	-3.383160	Log likelihood	Durbin-Watson
		2.890567	stat	

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

اختبارات التشخيص:

يجب اجراء عدة اختبارات تشخيصية لضمان الأداء الجيد للنموذج القياسي المستخدم بالدراسة، لذا يجب التحقق من خلوه من مشاكل القياس: والتي تشمل مشكلة عدم ثبات التباين للمتغير العشوائي، وأيضا مشكلة الارتباط الذاتي، وان يكون المتغير العشوائي ذا توزيع طبيعي، كذلك التأكد من قدرة النموذج على التنبؤ واستقراره. كما هو موضح فيما يلي:

أولاً: اختبار ثبات تباين المتغير العشوائي.

بين اختبار ثبات التباين او التجانس ان قيمة الاحتمالية لاحصائية (Chi-Square) اكبر من 5% حيث نقبل فرضية العدم وان المتغير العشوائي ذو تباين ثابت.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

0.8987	Prob. F(18,10)	0.507903	F-statistic
0.7388	Prob. Chi-Square(18)	13.85027	Obs*R-squared
1.0000	Prob. Chi-Square(18)	2.152483	Scaled explained SS

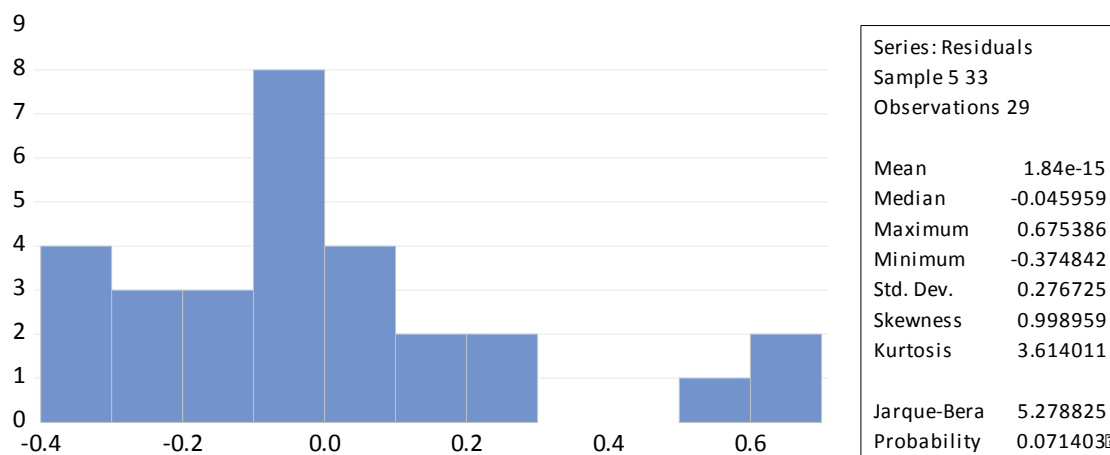
ثانياً: اختبار الارتباط الذاتي للمتغير العشوائي:**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:**

Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

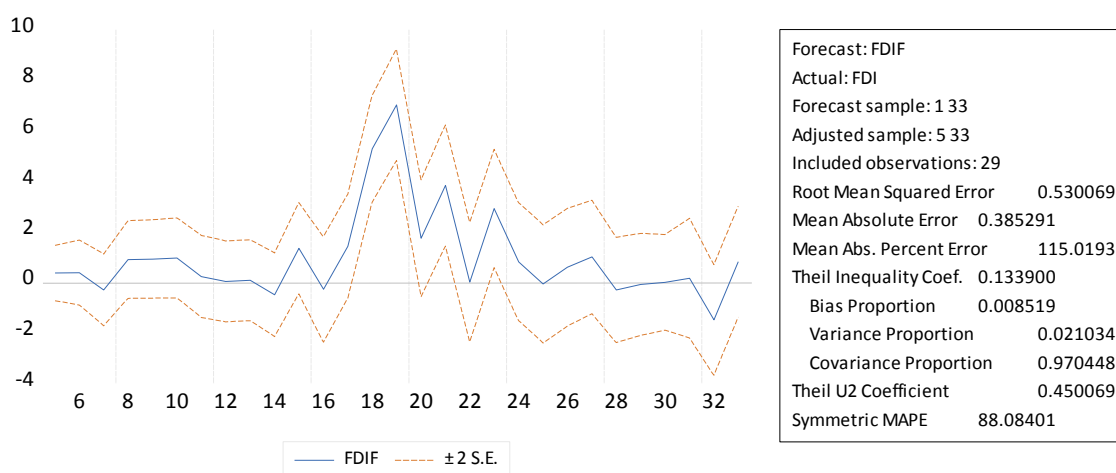
0.3663	Prob. F(1,7)	0.932720	F-statistic
0.0804	Prob. Chi-Square(1)	3.057051	Obs*R-squared

ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير العشوائي.

وضحت نتيجة اختبار Jarque Bera ان الاحتمالية اكبر من 5% لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على ان البواقي او المتغير العشوائي يتبع توزيعاً طبيعياً.

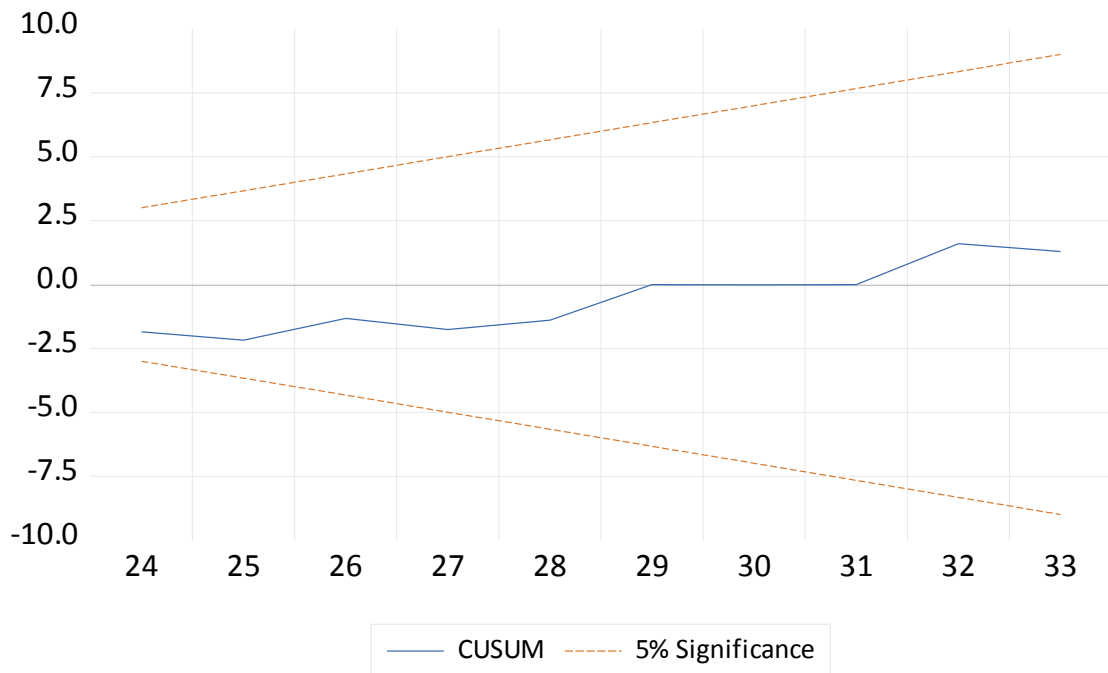


رابعاً: اختبار قدرة النموذج على التنبؤ.



كما هو موضح بالشكل ان قيمة معامل Theil Inequality منخفضة وتقترب من الصفر مما يدل على قدرة النموذج على التنبؤ.

خامسا: اختبار استقرار النموذج.



كذلك دللت نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) عند مستوى دلالة 5% كانت ضمن الحدود الحرجة كما هو مبين بالشكل أعلاه، مما يبين استقرار النموذج وإمكانية الاعتماد عليه في تفسير التغيرات في المتغيرات قيد الدراسة.

10. مناقشة النتائج:

ومجمل القول ان نتائج القياس للنموذج قيد الدراسة قد بينت ان المتغيرات المستخدمة بالنموذج ذات دلالة إحصائية مختلفة عن الصفر وجود علاقة تكاملية مشتركة بين المتغيرات المفسرة وتدفقات راس المال الأجنبي المباشر، وأوضحت النتائج ما يلي:

1- بينت نتائج القياس إشارة معامل GDP الموجبة وكذلك دلالاته الإحصائية حيث قيمة (P-value < 0.05) مما يدل على وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي متمثلاً في GDP و الاستثمار الأجنبي FDI، أي انه ذو اثر إيجابي على تدفقات راس المال الأجنبي كما هو متوقع حيث كلما انتعش البلد المضيف اقتصاديا كلما عمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

2- كذلك الحال فيما يخص الاستقرار السياسي PS حيث كان متغير الاستقرار السياسي ذا دلالة إحصائية حيث ($P\text{-value} < 0.05$) وإشارته موجبة، والتي تدل على وجود علاقة طردية

بحيث ان الاستقرار السياسي عامل مساعد وعامل جذب للاستثمار الأجنبي FDI

3- اما التضخم INF كان ذو دلالة الإحصائية حيث ($P\text{-value} < 0.05$) اما اشارته، بعكس المتوقع، لم تكن سالبة وقد يعزي ذلك بان ارتفاع معدلات التضخم تؤدي الي تدهور العملة المحلية مما يعد اقل تكلفة من وجهة نظر المستثمر الأجنبي عند قيامه باستبدال النقد داخل البلاد، ويسري هذا الأثر كذلك على تكاليف النقل والتوريد.

4- اما فيما يخص معامل التصحيح بالنموذج فقد بينت نتائج اختبار ECM ان قيمته اقل من 1 الصحيح و ذا إشارة سالبة كذلك ذا دلالة إحصائية. مما يدل على إمكانية عودة الاقتصاد الي التوازن عند حدود أي خلل في وقت قصير نسبيا.

5- ايضا بينت الاختبارات التشخيصية ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وان المتغير العشوائي موزع طبيعيا وذو تباين ثابت، كذلك النموذج مستقر و له قدرة جيدة على التنبؤ. لذا بالإمكان الاعتماد على النتائج المتحصل عليها من استخدام هذا النموذج القياسي.

11. الخلاصة والتوصيات:

هدفت الورقة الي دراسة واقع بيئة الاستثمار في ليبيا وتحليل مدي جاذبيته من خلال الوقوف على الإمكانيات المتوفرة ومناقشة موقع ليبيا حسب مؤشر البنية التحتية وبيئة الأعمال لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك هدفت الورقة بشكل أساسي الي تحديد اهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي في ليبيا. واستخدمت الأسلوب القياسي لتحديد اثر هذه العوامل والتي شملت كلا من النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي و التضخم، وقياس تأثير كلا منها على تدفقات الاستثمار الأجنبي الي ليبيا.

ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة ما يلي:

1- من استعراض الدراسة لأداء المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بمناخ الاستثمار في ليبيا أوضحت بما لا يدعو الي الشك الوضع المتدني وهذه المؤشرات الحديثة تؤكد ضرورة اخذ

الجهات الحكومية ذات الاختصاص خطوات حاسمة ومدروسة لتغيير بيئة الاستثمار لتكون أكثر جاذبية.

2- أن واقع بيئة الاستثمار الأجنبي في ليبيا ما يزال متواضعا جدا، وهذا جلي من الترتيب المتأخرة التي حظيت بها ليبيا مقارنة بباقي الدول كما ورد بالدراسة. وهذا يعزى الي عدم الاهتمام الكاف بمؤشرات البنية التحتية وبيئة الأعمال التي من شأنها أن تعزز من جاذبية الاستثمار وتزيد من فرص ليبيا في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والتي من شأنها ان تكون رافدا اقتصاديا هاما.

3- بينت نتائج القياس بالدراسة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات بالنموذج المستخدم لتحديد اثر المتغيرات بالاقتصاد الليبي على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الي ليبيا كبلد مضيف، و ان هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية مما يدل على أهمية هذه العوامل في التأثير على الاستثمار الأجنبي بليبيا.

4- ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة أهمية النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي للدولة كعامل أساسي لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، لذا توصي الدراسة على تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز الامن والاستقرار السياسي، باتخاذ التدابير المناسبة لذلك.

5- وفقا لنتائج القياس المتعلقة بمعدل التضخم وتأثيره على تدفقات الاستثمار الأجنبي لذا تؤكد الورقة على أهمية العمل على خفض التكاليف لجذب المستثمر الأجنبي بعيدا عن تدهور قيمة العملة المحلية، ويمكن ذلك باستخدام سياسات تجارية او إعفاءات ضريبية مناسبة، الا ان هذا الامر يستوجب دراسة وافية مسبقا.

المراجع:

الزيارة، كمال عبد حامد، (2010)، دور الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق، مجلة رسالة الحقوق، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع، جامعة اهل البيت، كلية القانون، العراق.

الشريف، علي سعيد، (2015)، مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات الدولية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا: مجلة العلوم والدراسات الإنسانية (9)، ليبيا.

الهادي، فوزية محمد؛ الحبشي، محمد ميلاد، (2022)، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة (1990-2019) استخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتطلبات الموزعة ARDL، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد (22)، ليبيا.

الفرسي، عيسى محمد؛ الشحومي، سليمان سالم، (2006)، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في ليبيا، طرابلس.

الوحش، صابر المهدي على، (2014)، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي، مجلة كلية الاقتصاد جامعة الزيتونة، العدد (3)، ليبيا.

علي سعيد الشريف، مريم الكوافي، (2021). بيئة الاستثمار ودورها في جذب وتحفيز الاستثمار في ليبيا، مجلة البحوث المالية والاقتصادية المقالة رقم (2) مجلد (6)، ليبيا.

جبار، شوقي، الحدد، محمد محجوب، (2013)، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا- دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، العدد (31)، الجزائر.

التهامي، ليلي، ناصر، داليا. (2023) دراسة تطبيقية عن البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا (2020-2022) المجلة الأكاديمية المفتوحة للعلوم التطبيقية والأنسانية المجلد (4) العدد (1).

طلال، زغبة، (2012)، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد المئة والسبعة والتسعون، العدد (7)، الجزائر.

محمود، يوسف عبدالعزيز، (2010)، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين لمبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (1)، سوريا.

تنافسية الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي، العدد (7)، فبراير 2023.

منظمة التجارة الدولية، الأمم المتحدة (UNCTAD).

صندوق النقد الدولي (IMF).

الملاحق:

جدول (1): القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية
لمؤشر للحرية الاقتصادية متوسط الفترة (2018-2021)

الترتيب	مؤشر الحرية الاقتصادية	حرية التجارة	حرية الأعمال التجارية	حقوق الملكية	العبء الضريبي	الدول
11	0.164	0.316	-0.503	0.310	0.534	الأردن
2	1.039	0.730	0.948	1.204	1.275	الإمارات
4	0.771	0.721	0.475	0.566	1.319	البحرين ³
15	-0.139	-0.487	0.919	-0.163	-0.825	تونس
22	-0.899	-1.381	-0.262	-1.124	-0.831	الجزائر
7	0.525	0.033	0.520	0.240	1.307	السعودية
25	-1.297	-2.947	-1.186	-1.244	0.188	السودان
26	-2.549	-8.449	-1.009	-0.739		العراق
5	0.733	0.671	0.693	0.380	1.186	عمان
6	0.731	0.702	0.349	0.594	1.279	قطر
10	0.187	0.169	-0.540	-0.032	1.153	الكويت
18	-0.353	0.308	-1.616	-0.693	0.589	لبنان
21	-0.674	0.438	-1.690	-2.015	0.569	ليبيا
17	-0.326	-0.676	-0.147	-0.652	0.171	مصر
14	-0.114	0.049	0.252	0.282	-1.037	المغرب
23	-0.957	-1.492	-0.443	-1.389	-0.504	موريتانيا
24	-1.028	-0.717	-1.592	-1.803	0.000	اليمن ³
12	0.052	1.085	-0.067	0.933	-1.741	اسبانيا
20	-0.662	-0.953	-0.674	0.042	-1.062	البرازيل
16	-0.229	-0.462	-0.270	0.160	-0.346	الهند
8	0.514	0.433	1.796	1.237	-1.411	كوريا الجنوبية
3	0.957	0.821	1.413	1.456	0.137	ماليزيا
1	1.629	1.954	1.919	2.082	0.561	سنغافورة
19	-0.484	-0.228	-0.326	0.279	-1.658	جنوب أفريقيا
9	0.409	0.691	1.135	-0.003	-0.186	تايلندا
13	-0.112	0.222	-0.095	0.091	-0.668	تركيا

جدول (2): القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية
لمؤشر البنية التحتية عن متوسط الفترة (2018-2021)

ترتيب الدول	مؤشر البنية التحتية	الوقت للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	اشتراكات الهاتف الخليوي (لكل 100 شخص)	النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم)	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	
17	-0.430	0.195	-1.082	-0.520	-0.313	الأردن
1	1.904	1.660	2.126	2.730	1.099	الإمارات
12	0.125	-0.246	0.123	-0.483	1.104	البحرين
14	-0.158	-0.120	0.285	-0.547	-0.249	تونس
23	-0.697	-1.474	-0.241	-0.544	-0.531	الجزائر
9	0.299	0.306	0.191	-0.285	0.986	السعودية
24	-1.029	-0.277	-1.289	-0.549	-2.000	السودان
18	-0.534	0.321	-0.646	-0.496	-1.316	الهند
8	0.373	0.676	0.542	-0.479	0.754	عمان
3	1.117	0.180	0.600	2.577	1.110	قطر
6	0.516	0.132	1.326	-0.490	1.095	الكويت
21	-0.588	-0.876	-1.297	-0.540	0.360	لبنان
25	-1.034	-1.789	-1.797	-0.549	0.000	ليبيا
16	-0.304	0.258	-0.558	-0.442	-0.475	مصر
11	0.172	0.660	0.398	-0.532	0.163	المغرب
20	-0.580	-0.183	-0.066	-0.549	-1.524	موريتانيا
26	-1.057	0.000	-1.697	-0.549	-1.983	اليمن
22	-0.655	-2.120	-0.453	-0.204	0.157	البرازيل
19	-0.558	0.188	-0.804	-0.168	-1.446	العراق
2	1.323	1.518	0.513	2.256	1.005	كوريا الجنوبية
7	0.496	1.117	0.562	-0.289	0.594	ماليزيا
4	0.819	1.030	0.853	0.606	0.787	سنغافورة
13	-0.148	-1.065	0.062	-0.353	0.765	اسبانيا
15	-0.248	-1.506	1.255	-0.462	-0.280	جنوب أفريقيا
5	0.578	0.967	1.552	-0.170	-0.038	ناريلندا
10	0.299	0.447	-0.460	1.029	0.178	تركيا

جدول (3): القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية
مؤشر المؤسسات و الحوكمة الرشيدة متوسط الفترة (2018-2021)

الترتيب	مؤشر فعالية الحكومة	الفساد الاداري	سيادة القانون	فعالية الحكومة	
10	0.295	0.373	0.338	0.173	الاردن
2	1.311	1.535	1.004	1.395	الإمارات
9	0.386	0.167	0.585	0.406	البحرية ³
15	0.055	0.088	0.177	-0.101	تونس
20	-0.598	-0.497	-0.801	-0.497	الجزائر
7	0.403	0.594	0.281	0.334	السعودية
23	-1.340	-1.398	-1.149	-1.472	السودان
24	-1.446	-1.304	-1.799	-1.235	العراق
8	0.400	0.453	0.613	0.134	عمان
5	0.991	1.096	1.014	0.864	قطر
13	0.090	0.014	0.334	-0.077	الكويت
22	-0.935	-1.068	-0.891	-0.845	لبنان
25	-1.760	-1.599	-1.921	-1.759	ليبيا
19	-0.459	-0.537	-0.341	-0.497	مصر
16	-0.095	-0.108	-0.090	-0.087	المغرب
21	-0.664	-0.695	-0.611	-0.687	موريتانيا
26	-1.878	-1.665	-1.864	-2.106	اليمة ³
18	-0.283	-0.289	-0.193	-0.366	اسبانيا
12	0.100	-0.057	0.067	0.290	البرازيل
3	1.203	0.959	1.376	1.275	الهند
6	0.713	0.439	0.703	0.996	كوريا الجنوبية
1	2.355	2.700	2.115	2.251	ماليزيا
4	1.020	0.964	1.115	0.982	سنغافورة
11	0.181	0.233	0.052	0.258	جنوب أفريقيا
14	0.087	-0.258	0.169	0.350	تايلاند
17	-0.133	-0.140	-0.282	0.024	تركيا